تحليل جغرافي لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.[*]

Geographical Analysis of some indicators of Sustainable economic development in Babylon Governorate for Year 2022.

أ. متمرس د. عبد الزهرة علي الجنابي
كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافيا / جامعة بابل.
abdul2016.hum@gmail.com

شهد علي عبيس السعيدي
الباحثة .
Sh5193319@gmaiL.Com
كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم الجغرافيا/ جامعة بابل

Key words: Geographical Analysis, Babylon province, Sustainable development, Economic indicators .

الملخص.

إن تطوير المؤشرات المستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية ، لأنها تعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية، وأنها من أولويات التنمية المستدامة، وتتعلق المؤشرات الاقتصادية بما تسعى لتحقيقه التنمية المستدامة من نمو اقتصادي مطرد، وإحداث تنمية زراعية وصناعية وتجارية وسياحية شاملة مستدامة، وتشجيع الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والبيئية، وتعزيز نهج حسن الإدارة، وتوفير الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها، لذا لابد من توفير اقتصاد مزدهر يولد الثروة والاستثمار الطويل الأجل دون تدمير رأس المال الطبيعي والاجتماعي، كما وتعتبر المؤشرات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في عملية التنمية المستدامة، وتتضمن مؤشرات الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والسياحة، وتتوفر في محافظة بابل العديد من الإمكانات الاقتصادية التي يمكن استثمارها وفق خطة تنموية شاملة لتحقيق أهداف الاقتصادية شاملة ومستدامة فيها. ويهدف البحث إلى معرفة وتحديد هذه المؤشرات وتوضيحها لصناع القرار لتحويلها إلى خطط وبرامج تنموية تستهدف تحسين الأحوال الاقتصادية للسكان في المحافظة مع التأكيد على أبعاد الاستدامة الاقتصادية .

Abstract.

The development of Sustainability indicators is directly related development, because it reflects the nature of the impact of economic policies on natural resources, and it is one of the priorities of sustainable development. Economic indicators relate to what Sustainable development seeks to achieve in terms of steady economic growth, creating sustainable and comprehensive agricultural, industrial and tourism development, encouraging optimal investment of human and environmental resources, promoting a good management approach, saving energy and increasing it's efficient use. There for, it is necessary to provide a prosperous economy that generates wealth and long – term investment without destorying natural and social Capital. Economic indicators are of great importance in the process of Sustainable development, it includes indicators of agriculture, industry, transport, trade and tourism, there are many economic potentials available in Babylon Governorate that can be invested according to a comprehensive development plan to achieve the economic goals of Sustainability. The research aims to know and identify these indicators for the purpose of presenting them to decision- makers to convert them into development programs aimed at improving the economic conditions of the population in the Governorate, with an emphasis on the dimensions of economic sustainability.

[*] بحث مستل من رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، بعنوان (تحليل جغرافي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل).

١-المقدمة.

تركز التنمية المستدامة على البعد الاقتصادي بشكل كبير، لتأثيره الحالي والمستقبلي على البيئة بكل أبعادها، وتأخذ التنمية الاقتصادية المستدامة في حساباتها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية بعدّها قواعد الحياة البشرية، ويهتم هذا البعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة، وذلك لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبما يشبع الحاجات الأساسية للسكان ،ومعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية المستدامة تهتم بتغير أنماط الاستهلاك لتوليد تغيير في أسلوب الحياة التي يعيشها الناس.

١.١- مشكلة الدراسة.

ماهي أهم مؤشر ات التنمية الاقتصادية المستدامة في محافظة بابل ؟

٢.١- فرضية الدراسة.

إن أهم المؤشرات الاقتصادية هي مؤشرات الإنتاج الزراعي والصناعي ومؤشرات النقل والتجارة والسياحة المستدامة.

٣.١- هدف البحث.

يهدف إلى معرفة المؤشرات الاقتصادية في محافظة بابل، ومدى تحقيقها للتنمية المستدامة، ويوضح كيف يمكن استثمار الإمكانات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة بابل.

٤.١- منهج البحث.

تم إتباع المنهج الأصولي أو النظامي باختيار موضوع أساسي هو التنمية المستدامة، ثم الانتقال إلى المنهج الإقليمي الذي ينطبق على إقليم دراسي مختار وهو محافظة بابل.

٥.١- حدود منطقة الدراسة.

تمتد محافظة بابل بين دائرتي عرض (٣٢ْ ٧َ – ٣٣ْ ٨َ) شمالاً، وبين خطي طول (٤٢ْ ٤٣َ – ٤٥ْ ٥٠َ) شرقاً. وبهذا فهي تقع وسط العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي، تحدها من الشمال العاصمة بغداد ومن الشمال الغربي محافظة الأنبار، ومن الجنوب النجف الأشرف والديوانية، ومن الغرب تحدها كربلاء المقدسة، ومن الشرق محافظة واسط. وتضم المحافظة (٤) أقضية، و(١٦) وحدة إدارية.

٢- مفهوم التنمية المستدامة.

وهي النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية والحياة الاجتماعية، مع أكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة[١]، كما وتعرفها هيئة الأمم المتحدة للتنمية بأنها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى سرعة[٢].

خريطة (١) موقع محافظة بابل من العراق

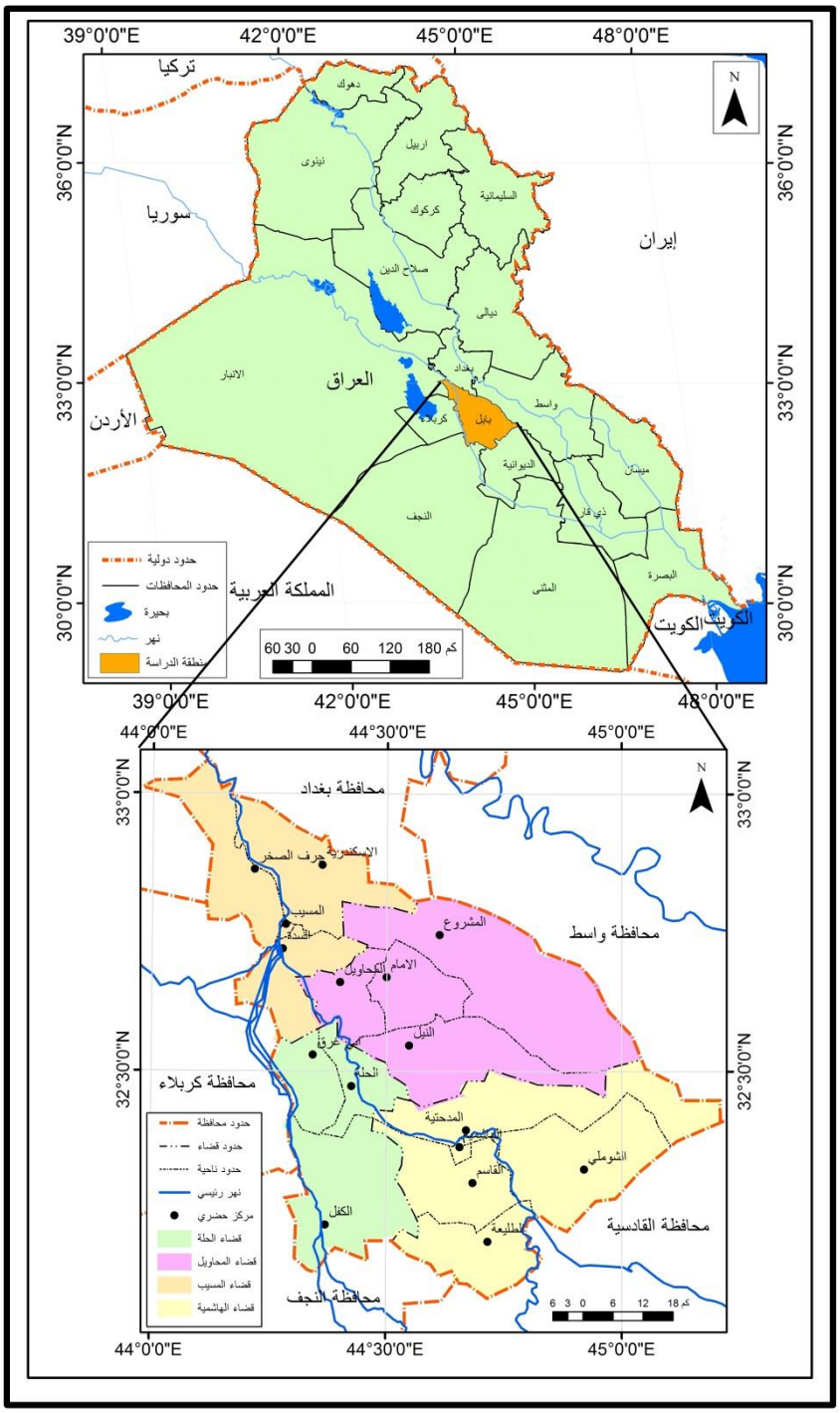

المصدر : وزارة الموارد المائية , هيئة المساحة , خريطة العراق الادارية , مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ , سنة ٢٠١٨.

٣- أبعاد التنمية المستدامة.

تشتمل التنمية المستدامة على أربعة أبعاد أساسية هي :

١-البعد الاقتصادي / ويشمل مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية والابداع والتكنولوجيا.

٢- البعد الاجتماعي / ويشمل مؤشرات محاربة الفقر والبطالة والعدالة والتنمية البشرية والخدمات.

٣- البعد البيئي / ويهتم بمؤشرات الحفاظ على البيئة والحد من أخطار تلوث الماء والهواء.

٤- البعد السياسي/ ويشمل مؤشرات التنمية السياسية للدول ومدى تطابقها مع متطلبات التنمية المستديمة[٣].

٤- مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في محافظة بابل : من خلال البيانات المتوفرة والدراسة الميدانية كانت مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في محافظة بابل كالآتي :

أولاً / المؤشرات الزراعية (النباتية والحيوانية)/ تعد تنمية القطاع الزراعي المقدمة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وإن أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة هو تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلاً من استيراده، فضلاً عن تأمين متطلبات الصناعة التحويلية التي تقوم على الخامات الزراعية، كالصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية وغيرها، وتعتبر الزراعة القطاع الأكثر استقطاباً لليد العاملة[٤].

تتميز محافظة بابل بإمكانات زراعية جيدة باعتبارها ضمن منطقة السهل الرسوبي، حيث تشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته (٤٦)% ، وبلغت نسبة الأراضي المزروعة فعلاً (٣٦)% من الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة، وكما موضح في الجدول (١) .أما بالنسبة للقسم الزراعي الثاني الخاص بالإنتاج الحيواني، فتمتلك المحافظة أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية المتمثلة بحيوانات الماشية والأسماك والدواجن والنحل. بلغت نسبة إسهام الثروة الحيوانية في الاقتصاد المحلي ما يقارب (٢٥)% من الناتج الإجمالي لمحافظة بابل. والجدول (٢) يوضح أهم المؤشرات الزراعية في محافظة بابل.

جدول (١) المؤشرات الزراعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢

المؤشرات الزراعية	قيمة المؤشر
نسبة المساحة المخصصة للزراعة	%(٤٦)
نسبة المساحة الصالحة للزراعة	%(٧٨)
نسبة المساحة غير الصالحة للزراعة	%(٢٢)
نسبة المساحة المزروعة فعلاً	%(٣٦)
نسبة المساحة المروية	%(٤٢)
مساحة الأراضي التي تسقى بالأبار بواسطة المضخات	%(١)
نسبة مساحة الأراضي التي تسقى من المبازل	%(٢)
نسبة مساحة الأراضي التي تسقى بواسطة طرق الري الحديثة	%(١)
نسبة مساحة الأراضي المتصحرة	%(٢٢)
نسبة المساحة المهددة بزحف الكثبان الرملية	%(٦)
نسبة مساحة الغابات	%(١٢)
نسبة عدد الفلاحين	%(١٤)
نسبة الضائعات المائية	%(٤،٧)
نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة	%(٧٧)
نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل البقولية الغذائية	%(١٠٠،٢)
نسبة الاكتفاء الذاتي من الفواكه	%(٦،٨)
نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر	%(٣٠،٨)
نسبة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية (القمح والشعير) من	القمح (٥)%، الشعير (١)%

مجموع انتاجيتهما في العراق	
نسبة إنتاجية التمور من انتاجيتهما من العراق	(٣٩)%
متوسط إنتاجية النخلة المثمرة الواحدة	(٦٩) كغم
الفرص الاستثمارية للقطاع الزراعي	صفر
مساحة المحاصيل الصيفية والشتوية المنتجة	(١٨٤١٧٨) دونم
نسبة كمية مياه الري الواصلة إلى الكمية المطلوبة	(١٧،٥)%
نسبة المشاريع الاروائية التي تحتاج إلى صيانة	(٥٥)%
نسبة التجاوزات على المشاريع الاروائية	(٢٥)%
نسبة الأراضي المروية بطرق الري الحديثة	(٨،٣)%
نسبة القنوات المبطنة إلى القنوات الكلية	(٢٣،٩٤)%
نسبة السيطرة على البوابات والنواظم	(٨٥)%
نسبة استغلال مياه الأمطار في الري	(١٠)%
نسبة الأراضي المجهزة بنظام البزل	(٦٥)%
نسبة معالجة مياه البزل واعادته في الري	صفر

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

جدول (٢) مؤشرات الثروة الحيوانية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المؤشرات	**الطاقة**
نسبة إسهام الثروة الحيوانية في الاقتصاد المحلي	(٢٥)%
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء	(٥،٦)%
نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك	(١٠٣،٢)%
نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن	(٧٦،٢)%
نسبة الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة	(٢٤،٥)%
عدد الخلايا النحل المنتجة	(٨٣٥٣) خلية
كميات العسل المنتجة	(٥٠١١٨) كغم
الكميات المسوقة من الأسماك	الكارب (٣١٣٩) طن، الشانك (٣٥) طن، سلفر (١٠٤) طن، كراص (٨٨) طن

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة بابل، شعبة الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثانياً / المؤشرات الصناعية.

يقصد بالتنمية الصناعية هي السياسة المخططة التنموية لبناء وتطوير البنية الصناعية للاقتصاد الوطني، من خلال الارتقاء بالصناعات الموجودة، وإقامة مشاريع صناعية جديدة، وتساهم في تطوير عمليات إنتاج الخدمات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة ذات كفاءة عالية في إنتاج الطاقة وزيادة القيمة المضافة[٥]، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار الأمثل للمقومات الصناعية وامكاناتها المتاحة الطبيعية والبشرية. وبهذا فإن مساعي تحقيق تنمية صناعية مستدامة يتطلب إجراءات وإصدار قوانين، فضلاً عن العامل الأكثر أهمية وهو التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي[٦]. تتوفر في منطقة الدراسة العديد من الإمكانات والمقومات الصناعية التي تساعد في تنمية القطاع الصناعي فيها، وتوجد فيها العديد من الصناعات، منها الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية والصناعات الإنشائية وصناعة الأثاث الخشبية والمعدات الهندسية البسيطة، وإن منشآتها قد امتدت مكانياً على مساحات واسعة ووفرت فرص عمل مهمة لشرائح السكان الأقل تعليماً، لكن بعض المصانع متوقفة حالياً، واعتمدت أغلب المصانع العاملة فيها على المدخلات الزراعية المحلية، ويوجه إنتاج هذه الصناعات نحو السوق الداخلي لسد الحاجة المحلية، فضلاً عن قدرة بعض منتجاتها الدخول في الأسواق الخارجية، وكل ذلك قد يقوم بتحقيق جوانب مهمة من أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في المحافظة.

ومن خلال الإمكانات التنموية المتوفرة للقطاع الصناعي في المحافظة تتضح مؤشرات القطاع الصناعي بعدد من المؤشرات وكما موضح في الجدول (٣)، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية (٣٥٣٧) منشأة، وبلغ عدد العاملين (١٦٤٣٢) عاملاً في جميع المنشآت الصناعية في المحافظة، وبلغت نسبة المنشآت الصناعية الكبيرة (٢)% ، والصناعات المتوسطة بنسبة (١)%، والصناعات الصغيرة تحتل النسبة الأكبر (٩٧)% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في المحافظة، أما قيمة مستلزمات الإنتاج فقد بلغت أعلى قيمة للصناعات الكبيرة لما تتطلبة من رأس مال كبير ومن معدات ومستلزمات إنتاج، أما القيمة المضافة فأعلى نسبة كانت للصناعات الكبيرة حيث بلغت (٨٣)% من مجموع القيمة الكلية ،أما عامل التوطن فبلغ أعلى نسبة في الصناعات الصغيرة حيث كانت (٥،١١)%، وكذلك حصلت الصناعات الكبيرة أعلى نسبة من قيمة الكفاءة الاقتصادية والتصنيع. أما في ما يخص مؤشرات قروض المصرف الصناعي، فقد بلغ عدد المقترضين لعام ٢٠٢٢ (٦٣) مقترضاً، وبقيمة (٥٣٤٠) مليون دينار، وبلغت نسبة التخصيصات الاستثمارية للصناعة (٢)% في الميزانية الحالية، وبلغ عدد الفرص الاستثمارية للقطاع الصناعي (١٦) فرصة فقط من أصل (١٧٧) فرصة في إجمالي الفرص الاستثمارية في العراق. تعتبر جميع هذه المؤشرات ضعيفة ولا تفضي إلى تنمية صناعية مستدامة في المحافظة. ما تحليل المستوى التكنولوجي للصناعة العراقية حسب تصنيف (اليونيدو)، فتبين إن المستوى التكنولوجي الصناعي المنخفض هو السائد في هيكل الصناعة العراقية بصورة عامة وفي محافظة بابل بصورة خاصة، بسبب ضعف البنية الصناعية المحلية وضعف السوق العراقي الداخلي، وعدم تشجيع نشاط التصدير والمنافسة الشديدة من البضائع المستوردة رخيصة الثمن ورديئة النوعية، كما وإن منافسة النشاط الصناعي حالياً ضعيف جداً في تكوين الناتج المحلي والتشغيل لأسباب إدارية وقانونية وسياسية وتخطيطية.

نستنتج مما سبق أن القطاع الصناعي يعاني بعض الإهمال، ولكن له القدرة بشقية العام والخاص على تفعيل النشاط الاقتصادي في محافظة بابل ،وزيادة الإنتاج وتحقيق تنمية صناعية، وطرح المنتجات الصناعية بأسعار مناسبة، وتوفر فرص عمل، ويعتبر القطاع الصناعي قطاع حيوي في حال توفر الظروف المناسبة التي تساعد النشاط الصناعي من تحقيق وتطوير شامل وتنمية اقتصادية مستدامة في المحافظة.

جدول (٣) المؤشرات الصناعية في المحافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المؤشرات	قيمة المؤشر
عدد المنشآت الصناعية	(٣٥٣٧)
عدد العاملين في الصناعة	١٦٤٣٣
عدد المنشآت الصناعية الكبيرة وعدد العاملين فيها	(٦٠)، وعدد العاملين (١٠٣١٨)
عدد المنشآت الصناعية المتوسطة وعدد العاملين فيها	(١٧) وعدد العاملين (٣٨٦)
عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها	(٣٤٦٠) وعدد العاملين (٣٣٤٤٧)
عدد المقترضين من المصرف الصناعي	٦٣
قيمة قروض المصرف الصناعي/ مليون	٥٣٤٠
القيمة المضافة للصناعات الكبيرة/ مليون	١١٤١٢٦) ونسبتها (٨٣)%
القيمة المضافة للصناعات المتوسطة/ مليون	(٦٢٩٩) وبنسبة (١)%
القيمة المضافة للصناعات الصغيرة/ مليون	(١٦) %
اجور العاملين في الصناعات الكبيرة/مليون	١١٤٩٠١
اجور العاملين في الصناعات المتوسطة/ مليون	٢٥٣٥
قيمة الإنتاج في الصناعات الكبيرة / مليون	٢٨٢٢٢٣
قيمة الإنتاج في الصناعات المتوسطة/مليون	١١٦٧٧
قيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعات الكبيرة / مليون	١٦٨٠٩٧
قيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعات المتوسطة / مليون	٥٣٧٨
نسبة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي في الميزانية الحالية	٢ %
عدد الصناعات النسيجية	٢٥
عدد الصناعات الإنشائية	٥٢
عدد الصناعات الغذائية	٢٣
عدد الصناعات المعدنية	٣٥
عدد الصناعات الكيمياوية	١٣
عدد الصناعات الورقية	١
عدد صناعات النجارة	٣٦
الخدمات الصناعية	٨
نسبة الأهمية الصناعية أو التركز الصناعي للصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في بابل من إجمالي نسبتها في العراق	الكبيرة (١١،٢)%، المتوسطة (١٤،٥)%، الصغيرة (٥،١)%
عدد الفرص الاستثمارية للأنشطة الصناعية في بابل من إجمالي العراق	(١٦) فرصة

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية إحصاء بابل، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثالثاً / مؤشرات النقل .

تهدف سياسة النقل المستدام إلى تحسين أنظمة النقل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[٧] ،وتقوم خدمات النقل المستدام التي تعكس مجمل التكاليف الاجتماعية والبيئية للفرد، والتي تحترم الطاقة الاستيعابية للبيئة الطبيعية، وتوازن الحاجة لتنقل الأشخاص ونقل السلع والبضائع، بحيث يكون ذلك آمناً وغير مكلف ومحدود في إصدار الملوثات، وذلك من خلال استخدام المصادر المتجددة بحيث يلبي احتياجات الحاضر دون التأثير أو إتلاف التناغم البيئي، مع ضرورة تحقيق اقتصاد ملائم للمجتمع وعلى المدى الطويل[٨].

ووفق بيانات الجدول (٤) حيث بلغت الكثافة العامة للطرق (٠.٦)كم / كم٢،أما كثافة الطرق / السكان (كم / ١٠٠٠سنة) فقد بلغت (٠.٠١٣)، وبلغت نسبة العجز في الطرق (٨٩)% وهي نسبة كبيرة مما يؤشر ضعف في شبكة الطرق في المحافظة. ومن الجدير بالذكر أن عوادم محركات السيارات الصغيرة والدراجات والعربات تطلق نحو (٦٠)م٣ من الغازات السامة في الساعة، مما يجب تسقيط السيارات ذات الموديلات القديمة (موديل ٢٠١٠ فما دون)، فضلاً عن منع استيراد الدراجات النارية والمركبات الصغيرة غير الخاضعة للمواصفة العراقية، وأن عوادم دخان محركات الدراجات النارية يتضاعف لأكثر من (١٠ – ١٥) مرة، مما ينبعث من السيارات وذلك لأن محركات الدراجات النارية والمركبات الصغيرة ثنائية الأشواط تستخدم فيها الزيوت بطريقة الخلط المباشر مع الوقود المستخدم لإدارة محركاتها .

جدول (٤) مؤشرات النقل في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المؤشرات	قيمة المؤشر
عدد الطرق البرية ومجموع أطوالها	العدد (٢٩٦)، المجموع (٣١٤٥،٦٢٥) كم
عدد الطرق المعبدة ومجموع أطوالها	العدد (٨٢)، المجموع (١٣٤٣٧٧٦) كم
عدد الطرق غير المعبدة ومجموع أطوالها	العدد (٢١٤)، المجموع (١٠٨٢،٨٤٩) كم
نسبة الطرق الحضرية المعبدة وغير المعبدة	المعبدة (٤٥)%، غير المعبدة (٥٥)%
نسبة الطرق الريفية المعبدة وغير المعبدة	المعبدة (٥٣)%، غير المعبدة (٥٧)%
عدد السكان المخدومين بشبكة طرق النقل (نسمة/ كم)	(٨٧٣،٥) نسمة/ كم
مقدار العجز في شبكة طرق النقل(كم)	(٨،٣٢٠،٨٤٥) نسمة / كم
الكثافة العامة للطرق (كم)	(٠.٦) كم / كم ٢
مقدار كثافة الطرق/ السكان (كم/ ١٠٠٠ نسمة)	(٠.٠١٣)
عدد مواقف المراكب الصغيرة	١٩
نصيب الفرد من الطرق المبلطة	(١)م / نسمة
عدد الفرص الاستثمارية لسكك الحديد	(١)فرصة
عدد السيارات المسجلة	(٢٩٦٢٣٢) سيارة
عدد الدراجات النارية	(١٢٧١٠) دراجة
معدل الوفيات بسبب حوادث المرور لكل (١٠٠) ألف نسمة	(١٤،٢)

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الإسكان والإعمار، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور محافظة بابل، القسم الفني، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

رابعاً / مؤشرات القطاع التجاري.

تؤثر خدمات القطاع التجاري في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة لجميع القطاعات التي يمكن أن تدخل فيها التجارة، بما فيها تجارة الجملة والمفرد. تتوفر في المحافظة العديد من الإمكانات التي تحفز وتدعم النشاط التجاري وتنميته، مثل توفير المنتجات الصناعية والزراعية، والتبادل التجاري فيها في الأسواق المحلية وبعضها يسوق للأسواق خارج المحافظة للمحافظات المجاورة، ووفق بيانات الجدول (٥) فإن المؤشرات التجارية المتوفرة في المحافظة تتمثل بعدد المؤسسات التجارية (٣٠٨٤١) مؤسسة، وبلغ عدد العمال (٢٧٥٣) عاملاً، وقد مثلت تجارة المواد الغذائية أعلى نسبة بلغت (٣٢)%، ومن ثم تجارة الأقمشة والملابس بنسبة (١٤)%، وأخيراً جاءت نسبة تجارة المواد الكهربائية والالكترونية (١٠)% من مجموع المؤسسات التجارية في المحافظة، مما نلاحظ أن الصناعات الغذائية هي الغالبة، مما يشير هذا إلى ضعف القيمة الاقتصادية وإن الاقتصاد استهلاكي أكثر مما هو إنتاجي، وبالتالي يؤشر ضعف مستويات التنمية المستدامة في المحافظة وعدم توفر إحصاءات ومؤشرات للاستدامة في هذا المجال يمكن قياسها على أرض الواقع في محافظة بابل.

جدول (٥) مؤشرات النشاط التجاري في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المؤشرات	قيمة المؤشر
عدد المؤسسات التجارية	٣٠٨٤١
عدد العاملين في القطاع التجاري ونسبتهم	العدد (٢٧٥٣)، النسبة (٥)%
نسبة تجارة المواد الغذائية، ونسبة العاملين فيها	(٣٢)%، (٢٨)%
نسبة تجارة المواد الإنشائية والخدمية، ونسبة العاملين فيها	(١٨)%، (١٩)%
نسبة تجارة الأقمشة والملابس، ونسبة العاملين فيها	(١٤)%، (١٧)%
نسبة تجارة المفروشات والأثاث، ونسبة العاملين فيها	(١١)%، (١٠)%
نسبة تجارة المواد الكهربائية، ونسبة العاملين فيها	(١٠)% ، (٩)%
نسبة تجارة الآليات والسيارات، ونسبة العاملين فيها	(١٣)%، (١٦)%
عدد الفرص الاستثمارية للقطاع التجاري ونسبتها	(٣٣) مشروع ،وبنسبة (٥٢)%

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التجارة، مديرية التجارة في محافظة بابل، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢.

خامساً / المؤشرات السياحية .

تتصف التنمية السياحية في كونها نشاطاً حيوياً حركياً ديناميكياً، له أثره البالغ في التنمية الاقتصادية، وتؤثر في سلوك الفرد وتصرفاته وتأثير ذلك على المجتمع نتيجة تماسه بثقافات مختلفة[٩]. تهدف التنمية السياحية إلى الزيادة المتوازنة والمستمرة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاج في النشاط السياحي، وبذلك فهي عملية مركبة متشعبة ومتداخلة، تضم عدة عناصر متصلة بعضها مع بعض، أي ربط عناصر البيئة مع التنمية البشرية والاقتصادية للقيام بالبرامج التنموية والعمل على ذلك[١٠]. تتمتع محافظة بابل بإمكانات سياحية وطبيعية وبشرية، ويبرز للسياحة دور بارز مهم في عملية التنمية الاقتصادية وجذب السياح، لوجود العديد من المناطق السياحية والمواقع الأثرية والتراثية والمتاحف والأماكن الثقافية والتاريخية والمراقد الدينية فيها، وكذلك إمكانات سياحية طبيعية مثل الغابات والمساحات الخضراء وضفاف شط الحلة وسدة الهندية. كل ذلك يساهم في رفد القطاع أو النشاط السياحي في المحافظة وتضفي صبغة سياحية وأهمية اقتصادية للمحافظة، حيث يوجد فيها (٣٨٧) موقعاً أثرياً مسجلاً وأكثر من (٢٥٥) مرقداً دينياً، و نلاحظ من خلال الجدول (٦) بعض المؤشرات السياحية في المحافظة، والتي تبين اهتمام القطاع السياحي في المحافظة بمعيار الربح على حساب معيار الجودة المقدمة، أما للسلوك النفعي أو لغياب المساحة المطلوبة من المنافسة الحقيقية التي من شأنها أن تزيح المستثمر السياحي غير الكفوء، فضلاً عن توفر الصناعات

التقليدية والفلكلورية والتي تعكس ثقافة بابل التاريخية مثل صناعة السجاد اليدوي والتحفيات والتي تسهم في تحفيز النشاط السياحي في المحافظة. كما من عقبات تحقيق التنمية المستدامة في القطاع السياحي عدم وجود أي تخصيصات لقطاع السياحة لا من وزارة السياحة والآثار ولا من الحكومة المحلية في المحافظة لسنة الحالية ولسنوات السابقة، فضلاً عن عدم استيفاء رسوم من السياحة الدينية الوافدة، حيث إن عدد الزوار يتعدى المليون زائر غير عراقي سنوي، وبدون شمول محافظة بابل بالسياحة دولار أسوة بالمحافظات الدينية. وبهذا فإن مساهمة النشاط السياحي مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٦) مؤشرات السياحة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المؤشرات	قيمة المؤشر
عدد المواقع الأثرية	(٣٨٧)
عدد المراقد الدينية	(٢٥٥)
عدد المتاحف	(٢)
عدد الفنادق	(٩)
عدد شركات السفر والسياحة	(٣٣)
نسبة عدد العاملين في القطاع السياحي	(٤) %
نسبة إيرادات السياحة في المحافظة من إجمالي ايرادات السياحة في العراق	(٠.٢) %
نسبة السياح في السياحة الطبيعية	(٤٠) %
نسبة السياح في السياحة الأثرية	(٣٢) %
نسبة السياح في السياحة الدينية	(٢٨) %
نسبة إيرادات القطاع السياحي من اجمالها في العراق	(٠،٢)%
نسبة الأرباح للإيرادات السياحية من اجمالها في العراق	(٠،٣)%
عدد الفرص الاستثمارية للقطاع السياحي	(١)مشروع استثماري

المصدر/ ١. جمهورية العراق، وزارة الثقافة، هيئة الآثار والتراث، دائرة التحريات والتقنيات، دائرة الآثار والتراث في محافظة بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢. ٢. خطة التنمية المكانية لمحافظة بابل، مصدر سابق، ص ٦٩.

٥- النتائج.

١-تبين المؤشرات الزراعية إن محافظة بابل ذات إمكانات زراعية جيدة إذا ما استثمرت بالشكل الأمثل، حيث بلغت نسبة المساحات المخصصة للزراعة (٤٦) % ،ونسبة الأراضي المزروعة فعلاً (٣٦)% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، و حققت محافظة بابل نسبة من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية (العنب، التين، التمر، باميا، خس). وبلغت نسبة الأيدي العاملة في الزراعة (١٤)% من مجموع الأيدي العاملة في النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للقسم الزراعي الثاني

الخاص بالإنتاج الحيواني فيساهم بنسبة كبيرة في تنمية القطاع الزراعي، فتمتلك المحافظة أعداداً كبيرة من الثروة الحيوانية المتمثلة بحيوانات الماشية وبحيرات والأسماك وحقول تربية الدواجن والمناحل، وبلغت نسبة إسهام الثروة الحيوانية في الاقتصاد المحلي ما يقارب (٢٥)% من الناتج المحلي الإجمالي لمحافظة بابل.

٢- توضح المؤشرات الصناعية أن محافظة بابل تتوفر فيها العديد من الصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات الإنشائية وصناعة الأثاث الخشبية والمعدات الهندسية البسيطة، إلا أن بعض المصانع فيها متوقفة وتعاني الإهمال وغير مستغلة، وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية (٣٥٣٧) منشأة، وبلغ عدد العاملين (١٦٤٣٢) عاملاً، وكانت نسبة المنشآت الصناعية الكبيرة (٢)% ، الصناعات المتوسطة (١)%، الصناعات الصغيرة (٩٧)% . وقد بلغ عدد المقترضين من المصرف الصناعي (٦٣) مقترضاً، وبقيمة (٥٣٤٠) مليون دينار. ونلاحظ من خلال هذه المؤشرات إن القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص له القدرة على تفعيل النشاط الاقتصادي في محافظة بابل، إذا ما استثمر وفق خطة تنموية شاملة ومستدامة يمكن من خلالها استثمار الإمكانات الصناعية المتوفرة في المحافظة .

٣- توضح مؤشرات النقل المستدام في المحافظة إن الكثافة العامة للطرق (٠.٦) كم / كم^{٢}، وبلغت نسبة العجز في الطرق (٨٩)% وهي نسبة كبيرة مما يؤشر ضعف في شبكة الطرق في المحافظة ويؤشر خللاً واضحاً في النقل، أما نسبة الطرق المبلطة فقد بلغت (٤٣)%، وغير المبلطة (٥٧)% من مجموع أطوال الطرق البرية في المحافظة، مما يدل ذلك على ضعف شبكة الطرق في المحافظة ولا تساعد على تحقيق تنمية مستدامة.

٤- تتمثل المؤشرات التجارية المتوفرة في المحافظة بعدد المؤسسات التجارية (٣٠٨٤١) مؤسسة، وبلغ عدد العاملين فيها (٢٧٥٣) عاملاً، وقد مثلت تجارة المواد الغذائية أعلى نسبة بلغت (٣٢)%، ومن ثم تجارة الأقمشة والملابس بنسبة (١٤)%، وأخيراً جاءت تجارة المواد الكهربائية والالكترونية وبنسبة (١٠)% من مجموع المؤسسات التجارية في المحافظة، مما يدل على ارتفاع نسبة تجارة المواد الاستهلاكية اكثر من الإنتاجية، وهذا يؤشر ضعف القيمة الاقتصادية وعدم تحقيق الاستدامة في هذا القطاع ، مما ينبغي وضع خطة تنموية مستدامة لقطاع التجارة واستثماره بشكل أفضل لأن المحافظة تتميز بسوق واسعة جيدة نظراً لموقعها الجغرافي المتميز في وسط العراق.

٥- تبين المؤشرات السياحية إن محافظة بابل تتمتع بوجود العديد من المناطق السياحية والمواقع الأثرية والتراثية والمتاحف والأماكن الثقافية والتاريخية والمراقد الدينية، فضلاً عن الإمكانات الطبيعية التي يمكن استثمارها في الجانب السياحي مثل الغابات والمساحات الخضراء وضفاف شط الحلة وسدة الهندية، مما تسهم هذه الإمكانات في رفد وتنمية القطاع السياحي بشكل مستدام وتضفي صبغة سياحية وأهمية اقتصادية للمحافظة. حيث يوجد فيها (٣٨٧) موقعاً أثرياً مسجلاً، وأكثر من (٢٥٥) مرقداً دينياً، وبلغت نسبة العاملين في القطاع السياحي (٤)% من مجموع العاملين في القطاع الاقتصادي في المحافظة، وبنسبة (٠.٤)% من إجمالي نسبة العاملين في السياحة في العراق، مما يدل على ضعف مؤشر الأيدي العاملة فيه قياساً بما تمتلكه المحافظة من إمكانات سياحية وطبيعية وترفيهية ودينية.

٦- الهوامش.

[١] عبد الزهرة علي الجنابي، التنمية المستدامة من منظور جغرافي، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ٤١ .

[٢] فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، ص ٢١.

[٣] عبد الزهرة علي الجنابي، التنمية المستدامة من منظور جغرافي، مصدر سابق، ص ٦٤.

[٤] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات، الاستراتيجيات، النتائج)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٥ .

[٥] عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٥٨.

[٦] كاظم كامل بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٧٣.

[٧] مفيد لطيفة، النقل المستدام أحد مؤشرات استدامة المدن (دراسة النقل المزدحم في أبو ظبي)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد (١٧)، العدد (٢٦)، ٢٠٢١، ص ٤٣٧.

[٨] هاشم جعفر عبد المحسن، دور النقل المستدام في الحد من تلوث البيئة في العراق (بغداد الجديدة انموذجاً)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العراق، العدد (٤٥)، ٢٠١٤، ص ٢٣.

[٩] عذراء عبد الهادي زويد خلف الرويشيدي، الإمكانات الجغرافية المتاحة لتنمية السياحة في قضاء الحلة، رسالة ماجستير، غ.م، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٩، ص٩٩.

[١٠] صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، كلية الحقوق، جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الثالث القانون والسياحة، ٢٠١٦، ص ١٢.

١١جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢ .

١٢ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية إحصاء بابل، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

١٣ جمهورية العراق، وزارة الاسكان والإعمار، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور محافظة بابل، القسم الفني، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

١٤ جمهورية العراق، وزارة التجارة، مديرية التجارة في محافظة بابل، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢.

١٥ جمهورية العراق، وزارة الثقافة، هيئة الآثار والتراث، دائرة التحريات والتقنيات، دائرة الآثار والتراث في محافظة بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

١٦ جمهورية العراق وزارة التخطيط، دائرة التخطيط والتنمية الاقليمية والمحلية، خطة التنمية المكانية لمحافظة بابل (٢٠٢١-٢٠٣٠)، بابل، ٢٠٢١.